«سوليل بونيه»: هي أكبر شركة مقاولات في البلاد، ويعمل في اطارها سبع دوائر في تخصّصات مختلفة. في العام ١٩٨٨، وصل عدد عمّالها الى ستة آلاف عامل، منهم ٧٠ بالمئة مثبّتون في عملهم. هذا ولم نستطع الحصول على أية معلومات حول دور «سوليل بونيه» في تشغيل عمّال البناء العرب.

«بنك العمّال»: يعتبر من أكبر المؤسسات المصرفية في البلاد. له ٣٤٩ فرعاً، منها ٢١ في تجمّعات سكنية عربية. يعمل في جميع فروع المصرف عشرة آلاف موظف. وبناء على عدد فروعه في القطاع العربي، يمكن القول ان دوره في تشغيل موظّفين عرب ضئيل جداً.

«شيكون عوفديم»: تعتبر أضخم شركة لبناء شقق السكن. فقد أقامت، حتى الآن، ١٥٠ ألف شقة سكن، بالاضافة الى بناء مراكز تجارية، ومجمّعات سكنية، وغير ذلك. وهي مسؤولة عن اقامة ٢٥ بالمئة من البناء الشعبي. لم تساهم الشركة في حلّ ضائقة السكن في القطاع العربي. وكانت المرة الاولى التي بدأت فيها نشاطها في هذا القطاع في العام ١٩٨٩، حيث أعلن عن وضع الحجر الأساس لمشروع اسكان شعبي في مدينة الناصرة؛ وكان ذلك قبيل انتخابات الهستدروت الاخيرة.

تعاونيات: أقامت الهستدروت، منذ الخمسينات، «اتحاد مراقبة المؤسسات التعاونية للعمّال والفلاحين العرب». والاتحاد لا يساهم في اقامة الجمعيات بقدر ما يعمل على مراقبة أعمالها وتشجيعها. وصل عدد هذه الجمعيات المسجّلة في الاتحاد الى ٢٠٢ جمعية في العام ١٩٨٩[٤٦]. من الملاحظ ان جمعية واحدة فقط في القطاع العربي هي جمعية انتاجية، لا يزيد عدد اعضائها على خمسة. امّا بقية الجمعيات، فهي استهلاكية، منها ١٠٤ جمعيات تعاونية لتزويد القرى بمياه الشرب. للمقارنة، نذكر ان ٨٦ جمعية تعاونية تتبع ملكيتها لمركز التعاونيات الهستدروتي، منها ٤٢ جمعية للانتاج الصناعي، و٢٩ جمعية مواصلات ونقل (تشمل شركتي ايجد ودان، أكبر شركات المواصلات في البلاد)، و٢٥ جمعية للخدمات. ويعمل في هذه الجمعيات الهستدروتية ١٩ ألف عامل. هذه المقارنة تبيّن، بشكل واضح، ان الهستدروت لا تشجّع اقامة جمعيات تعاونية انتاجية في القطاع العربي، مادياً او معنوياً، وانّما ينصبّ اهتمامها على تشجيع الجمعيات الاستهلاكية بالذات.

المركز الزراعي: يعتبر المركز الزراعي من أهمّ المؤسسات المؤثّرة في تطوير فرع الزراعة في البلاد. فهو يقوم بمهمة تمثيل المزارعين في الوزارات والمؤسسات الحكومية ولدى الوكالة اليهودية. للمركز تأثير كبير في مجالس الانتاج الزراعي التي تقرّر حصص الانتاج، وتخصيص كمّيات مياه الري، وأسعار المنتوجات الزراعية، وسياسة التخطيط والتطوير، والتعويض عن أضرار الكوارث الطبيعية. كذلك يقوم المركز باعطاء منح لدراسة الزراعة والبحث العلمي لتطويرها.

يبلغ عدد المنظّمين في المركز ٣٠٠ ألف (مزارعين وأفراد عائلاتهم)، وأربعة آلاف من المزارعين المستقلين، وثلاثة آلاف من العاملين في مؤسسات التعليم الزراعي.

رفض المركز قبول المزارعين العرب أعضاء فيه، حتى اتُخذ قرار بذلك في العام ١٩٨٥. الّا ان الخطوات العملية لدمجهم في مؤسساته ما زالت تلقى عراقيل كثيرة. فقد قبلت، حتى الآن، ثماني جمعيات تعاونية عربية فقط، كأعضاء فيه. وقد أثّر حرمان المزارعين العرب من الانتماء الى المركز الزراعي تأثيراً كبيراً جداً في تطوير الزراعة العربية، وخاصة انه حرمهم من المشاركة في اتخاذ القرارات الهامّة، بالنسبة الى توزيع حصص الانتاج ومياه الري، ومن التعويض عن الاضرار التي لحقت بمحاصيلهم، نتيجة الاحوال الجوية.